جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : العلوم المالية والمحاسبية
التخصص : التقنيات الكمية في المالية

بعنـوان:

قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة

دراسة حالة المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية – وحدة– ورقلة للفترة (2012-2014)

من إعداد الطالب : أحمد رابح عمارة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : .....

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ . د /.....(استاذ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الاستاذ / شماخي بوبكر (أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

أ. د ..... (استاذ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنــة الجامعية : 2016/2015

الإهـــــــــــــــداء

الإهـــــــــــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظيم

إلى من زرعني في أرض طيبة و سقاني بمكارم الأخلاق ، إلى الذي تعب لأرتاح أنا ، إلى من علمني النجاح قائلا " بعد كل بداية

نهاية و بعد كل عمل راحة ، و كل من تعب نال و كل من كسل خاب ..... أتعب نفسك ترتاح "

"أبي " الحبيب أقول شكرا و رعاك الله يا شمعة دربي

" أمي " يا أجمل كلمة تتناغم الشفاه عندما تنطقها .... إليك يا من كان جسدك جسدي و دمك دمي

إليك يا من يهتز لتضرعها عرش الرحمان و وضعت تحت قدميها الجنان يا أوفى صديقة يا توأم الوجدان " أمي " الحبيبة

أبي ، أمي حبكما يسري في الوريد و ينبض به القلب ، أدامكما الله فوق رأسي و حفظكما

إلى من أتقاسم معهم حنان الوالدين

إلى من ساندوني و لو بكلمة طيبة

إلى من تقاسمت معهم ثمرة أعوام الدراسة ، إلى من بنيت معهم مدرسة الصداقة ..إلى من توجنا معا صداقتنا بالأخوة

إلى أروع مجموعة لن تتكرر معي إلى " وكل زملائي في تخصص مالية كمية ومالية مؤسسة "

وصديقي العزيز عبيد بلخير

و إلى من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

احمد رابح

شـــــكـــر وتقـــديـــــر

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا البحث المتواضع أشكره على عظيم نعمته، أتقدم بخالص الشكر الجزيل إلى الاستاذ "شماخي بوبكر" على توجيهاته الهادفة ونصائحه القيمة وعلى كل الوقت والجهد المبذول في متابعة هذا البحث ولإشرافه عليه في كل مراحل، وأشكر كذلك لجنة المناقشة على قراءة هذه المذكرة، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة لاتمام و انجاز الدراسة ألتطبيقية وكافة عمال المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية، وأشكر أيضا كل من ساند وساعد في انجاز هذا العمل المتواضع

وإلى جميع زملائي في الدفعة

ولكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.

احمد رابح

ملخص :

حاولنا من خلال هذا البحث تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية للفترة (2012-2014) باستخدام جدول تدفقات الخزينة، وباعتمادنا على مجموعة من المؤشرات المستخرجة منه فقد حاولنا الإجابة على إشكالية"ما مدى مساهمة جدول تدفقات الخزينة في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟"، وبالاعتماد على المنهج التجريبي استنادا على دراسة حالة وإستناداإلى النتائج المتوصل إليها نجد أن المؤسسة سجلت نتائج متذبذبة خلال الفترة المدروسة، هذا ما جعل المؤسسة تعد متوازنة ماليا على المدى الطويل، وذلك راجع إلى تحقيق المؤسسة لخزينة موجبة على مستوى عمليات الإستغلال، برغم من تحقيق خزينة سالبة و هذا راجع النتائج السلبة في دورة الاستثمار ودورة التمويل مما ينعكس على الأداء المالي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية:

تقييم الأداء المالي، جدول تدفقات الخزينة، مردودية مالية، مردودية الاقتصادية، دورة الاستغلال، دورة الاستثمار، دورة التمويل.

Résumé :

Nous avons essayé à travers cette étude d'évaluer la performancefinancière de la société avec utilisation des tableaux des flux de trésorerie, 2014-2012SONACOM pour la période et grâce à notre utilisation d'ensemble des indexextraits, nous avons essayé de répondre au problème : « A quel niveau des tableaux des flux de trésorerie pour mesurer etévaluer la performance financière de la société SONACOM ? »

Et en fonction de l'approche de l'étude de ce cas et en fonction des résultats, nous constatons que la société a enregistré des résultats perturbants au cours de la période étudiée, ceci est dû à la réalisation ،c'est ce qui a donné à la société un équilibre financier à long terme de l'institution de la Trésorerie qui est positive au niveau des opérations d''exploitation, malgré la réalisation de la trésorerie négativement ceci est dû aux résultats négatifs du Trésorerie aux activités opérationnelles et d'investissement ce qui reflète la performance financière de l' entreprise.

Mots clés:

،Evaluation deperformance financière, tableaux des flux de trésorerie, rentabilité financière rentabilité économique, activités opérationnelles, activités d'investissement, activités de financement.

قائمة المحتويات

العنــوان	الصفحة
الإهداء	III
شكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XI
المقدمة	أ
الفصل الأول : الادبيات النظرية والتطبيقية لقياس الاداءالمالي وجدول تدفقات الخزينة	01
تمهيد	02
المبحث الأول : الادبيات النظرية حول قياس الاداء الملي وجدول تدفقات الخزينة	03
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	11
خلاصة الفصل	14
الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية	15
تمهيد	16
المبحث الأول : الطريقة الادوات المستخدمة في الدراسة	17
المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها	23
خلاصة الفصل	33
خاتمة	34
قائمة المصادر والمراجع	37
الملاحق	41

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	جدول تدفقات الخزينة الغير مباشر	7
(2-1)	جدول تدفقات الخزينة مباشر	8
(1-2)	يوضح القسم الاول من جدول تدفقات الخزينة المباشر دورة الاستغلال 2012-2014	24
(2-2)	يوضح القسم الثاني من جدول تدفقات الخزينة المباشر دورة الاستثمار 2012-2014	25
(3-2)	يوضح القسم الثالث من جدول تدفقات الخزينة المباشر دورة التمويل 2012-2014	26
(4-2)	يوضح تطور التغير في الخزينة الاجمالية للمؤسسة 2012-2014	27
(5-2)	يوضح تطور تدفقات الخزينة المتاحة للمؤسسة 2012-2014	28

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي	5

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق1	الميزانية المالية لسنة و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة لسنة (2012)	42
الملحق 2	لميزانية المالية لسنة و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة لسنة (2013)	47
الملحق 3	لميزانية المالية لسنة و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة لسنة (2014)	53

المـقـدمـة العـام ـة

أ – تمهيد :

تؤدي المؤسسات دورا هاما في اقتصاديات دول العالم لما تتمتع به المؤسسات من مزايا في مجالات المهارة التنظيمية والقدرة على الابتكار وإنتاج سلع وخدمات و تعتبر بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى وغيرها من المزايا.

إن الوقوف على ما بلغته هذه المؤسسات من نتائج وما حققته من أهداف لا يمكن أن يتم إلا بالاستعانة بنظام تقويمي شامل لكافة أدائها والذي يقدم لمتخذي القرارات في المؤسسة المستوى الأدائي الذي بلغته المؤسسة كما يقدم لإدارة المؤسسة صورة واضحة عن النتائج التي حققتها خلال السنة المالية لتصحيح أوضاعها لتدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف وتعزيز قدرتها وهذا ما يعينها على الاستمرارية والبقاء والتطور، ومع زيادة المنافسة العالمية و بروز العولمة كظاهرة اقتصادية متنامية بتحولاتها العميقة والسريعة تفرض على الجزائر كدولة نامية تحديات حقيقية تستدعي التأهيل الكفء لهذه المؤسسات ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري على المؤسسات إيجاد أدوات جديدة لتقييم أدائها والتي تمكنها من مواجهة التحديات الجديدة .

ونظرا للتطور السريع الذي تشهده النظرية المالية وأساليب التحليل المالي لم تستطع القوائم المالية السابقة (الميزانية وجدول حسابات النتائج) بصفة عامة التأقلم مع متطلبات المحلل المالي الذي يبحث دوما عن مواطن العجز وطرق معالجتها وانها لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية.

ولقد لقى جدول تدفقات الخزينة اهتمام كبير من قبل الكثير من الباحثين نظرا للدور المهم الذي يلعبه و يتجسد في معرفة الملاءة المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها والاستمرار في النشاط.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الاشكالية التالية :

ب – الإشكالية الرئيسية:

ما مدى مساهمة جدول تدفقات الخزينة في قياس الأداء المالي للمؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية خلال الفترة 2012 2014 ؟

ت – الإشكاليات الفرعية:

- ما المقصود بتقييم الأداء وما أهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية ؟
- ما هي أهمية جدول تدفقات الخزينة بالنسبة للمؤسسة والى أي مدى يساعد في تقييم الأداء؟
- كيف يمكن تجسيد جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية ؟

ث – فرضيات البحث:

على ضوء الإشكاليات المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

– عملية تقييم الأداء عملية هامة وفعالة لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة ؛

– جدول تدفقات الخزينة أداة حديثة وفعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لا يمكن الاستغناء عنها ؛

– يمكن تجسيد جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية.

ج – مبرارت اختيار الموضوع:

– كون جدول تدفقات الخزينة أداة حديثة في الجزائر ورغبة من الباحث في التعرف على هذه الأداة وإبراز أهميتها كتقنية لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية ؛

– فتح أفاق مستقبلية لمن اراد مواصلة البحث؛

– أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية.

ح – اهداف الدرارسة واهميتها :

نحاول من خلال الدراسة التعرف على جدول تدفقات الخزينة الذي أصبح من الضروري تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعدما أصبحت الجزائر تطبق النظام المحاسبي المالي وكذا معرفة مدى أهميته بالنسبة للمحلل المالي في تقييم الأداء ومحاولة تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة

د – حدود الدراسة :

سنتطرق من خلال هذه الدراسة إلى إستخدام جدول تدفقات الخزينة لقياس الأداء المالي للمؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية ، خلال الفترة 2012-2014؛

– الحدود الموضوعية : سوف نتطرق إلى موضوع "قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة " من خلال إلقاء الضوء على الأداء المالي للمؤسسة والتركيز على مؤشرات الخزينة، وما له من أهمية في قساس الأداء المالي داخل المؤسسة.

– **الحدود الزمنية والمكانية** : قد تم تناول موضوع هذا البحث على المستوى المحلي في إحدى المؤسسات الاقتصادية لولاية ورقلة وهي المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية .

أما الحدود الزم انية فقد تم الاعتماد على بيانات مالية ومعلومات مقدمة من المؤسسة محل الدراسة وللفترة الممتدة ما بين (2012-2014)، أي على مدى ثلاث سنوات.

هـ – منهج البحث والأدوات المستخدمة :

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية واختبار صحة أو نفي الفراضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي الموافق للدراسة النظرية، بينما تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة لأنه الأنسب لإسقاط ما تم التوصل له في الجانب النظري على الواقع العملي، ومن أجل ذلك تم الإستعانة بالمقابلة لجمع الوثائق والبيانات اللازمة للجانب التطبيقي للدراسة.

و – مرجعية الدراسة : تتمثل مصادر جمع المعلومات في :

المصادر الأولية : وتتمثل في المقابلة والقوائم المالية التي تم الحصول عليها من المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية خلال الدراسة الميدانية المتمثلة بإجراء تربص بها بالإضافة إلى إجراء تربص في مكتب محاسبة؛

أما **المصادر الثانوية** : وتتمثل في الكتب والمواقع الإلكترونية والجريدة الرسمية رقم 19، بالإضافة إلى الدراسات والمقالات السابقة المتعلقة بالموضوع.

ن – صعوبات البحث :

عند القيام بهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات نذكر أهمها :

– صعوبة التطبيق موضوع محل الدراسة على المؤسسة لبعد الجانب النظري عن الجانب التطبيقي ولكون المؤسسة وحدة.

هـ – هيكل البحث :

سعيا منا للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات البحث وللإجابة على إشكالياته فقد قمنا بتقسيم البحث كما يلي :

يشمل الفصل الأول الإطار النظري والدراسة التطبيقية المتعلقة بالمفاهيم الأساسية حول الأداء المالي وجدول تدفقات الخزينة، من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، خصص المبحث الأول للإطار النظري للدراسة والتي تتمحور حول عملية قياس الأداء المالي وكيفية قياسه للمؤسسة الإقتصادية، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان "الدراسة التطبيقية" فتطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

بينما الفصل الثاني فكان بعنوان "دراسة حالة المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية والمتمثل في دراسة حالة فقد تم بواسطتها اسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لمعرفة مدى مساهمة المؤشرات المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة في قياس الأداء المالي للمؤسسة ، كما قسم هذا الفصل إلى مبحثين يحتوي الأول طريقة جمع ودراسة البيانات، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض النتائج المتوصل ومناقشة والاختبار الفرضيات و في الأخير الخاتمة تم استعراض ما توصلنا له، وتوصيات وأفاق الدراسة.

الفصل الأول : الادبيات النظرية والتطبيقية لقياس الاداءالمالي وجدول تدفقات الخزينة

تمهيد:

يعتبر الاداء المالي من المقومات الاساسية للمؤسسات والشركات حيث يوفر لها نظام متكامل للمعلومات الدقيقة و الموثوق بها لمقارنة الاداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الاهداف المسطرة سابقا، كما يعتبر اداة للحكم الموضوعي على كفاءة المؤسسات و الشركات وعلى مستوى انشطتها ومدى تحقيقها للأهداف الفعلية بفاعلية.

ان الغرض من هذا الفصل هو التزود بالاطار النظري لتقييم الاداء المالي، ومن اجل ذلك سيتم معالجة هذا الفصل بالتطرق اولا الى مفهوم تقييم الاداء المالي ، وثانيا سيتم التطرق الى جدول تدفقات الخزينة من حيث التعريف، طرق الاعداد، تحليل التدفقات النقدية وفي الاخير سيتم التطرق الى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقييم الاداء المالي.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المبحثين التاليين:

- المبحث الاول: الأدبيات النظرية حول قياس الأداء المالي وجدول تدفقات الخزينة

- المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول قياس الأداء المالي وجدول تدفقات الخزينة

تلعب المؤسسة الاقتصادية دورا مهما في النشاط الاقتصادي، و يعد قياس أدائها المالي أحد أهم العمليات التي تعتمد عليها المؤسسة لتحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المنشودة وسنركز في هذا المبحث على مفهوم تقييم الاداء المالي، تقديم جدول تدفقات الخزينة، طرق بناء جدول تدفقات الخزينة وفي الاخير تحليل التدفقات النقدية لجدول تدفقات الخزينة.

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول قياس الأداء المالي

سنتناول خلال هذا المطلب المفاهيم الاساسية حول الاداء المالي .

أولا: مفهوم الأداء:

حيث يعبر الأداء عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل وذلك بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار.[1]

كما يعرف أيضا على أنه قدرة المؤسسة على الإستغلال الأمثل لمواردها في الاستخداما ت ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة.[2]

و هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأجل ومدى قدرتها على استغلال مواردها نحو تحقيق الأهداف المنشودة فالأداء دالة لكافة أنشطة المؤسسة وهو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من مختلف جوانبها وتسعى كافة الأطراف في المنظمة إلى تعزيز الأداء الأمثل.[3]

- و يعبر الأداء عن قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال.
- و الأداء هو انعكاس لكيفية إستخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.[4]

يعد الأداء المالي مفهوم ضيقا لأداء العمل، حيث أنه يركز على إستخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة ويعد الأداء المالي أيضا بأنه وصف لوضع المؤسسة الأن وتحديد

1- عبد الله علي ،**تقييم الأداء** ، جامعة الجزائر (مطبوعة جامعية 2003)، ص 01

2- دادن عبد الغني، محمد الأمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، **المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات** ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص304.

3- يوسف سعادة، **دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة** ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة و ، جامعة ورقلة،.ص 29

4- بومدين يوسف، **فدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز** ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 05، 2007، ص 33

الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الأصول، الخصوم، كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة، ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمؤسسة؛[1]

– ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية :

- ✓ العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- ✓ أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- ✓ مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح؛
- ✓ مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.[2]

و عليه نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة في استغلال الأمثل لمواردها (موارد مادية ومعنوية) من أجل تعظيم الثروة وتحقيق الأهداف المحددة مسبقا من طرف الإدارة، كما يمكن الأداء المالي من الكشف عن مواقع القوة والضعف فيها.

ثالثا: مفهوم قياس او تقييم الأداء المالي

عملية تقييم الأداء المالي هي مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقا للوقوف على انحرافات ثم اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها وتكون المقارنة عادة بين ما هو متحقق فعلا وبين ما هو مستهدف في نهاية المدة عادة تكون سنة.

كذلك هو عبارة عن قياس لما تم انجازه من عمل ومقارنته مع المستهدف وبالتالي قياس النتائج المتحققة بالنتائج المستهدفة والوقوف على العوامل المؤثرة وتحديد المسؤول عنها.

و يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم "Jugement"حول إدارة الموارد الطبيعية و المادية والمالية ذو القيمة valeur المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة). أي أن تقويم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة .[3]

ويعرف تقييم الأداء المالي على انه :

نظر بعض الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية إتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والإقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين.[4]

يدل تقييم الأداء المالي للمؤسسة على تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية، أي أن تقويم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعلية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة

---

[1]. فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك : مدخل كمي و استراتيجي معاصر**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص234.

[2]. دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، 2006، ص41.

3- دادن عبد الغني **، مرجع سابق** ص 41 .

[4]. توفيق محمد عبد المحسن، توفيق محمد عبد المحسن **تقييم الأداء مداخل جديدة...لعالم جديد**، دار الفكر العربي، مصر، 2003-2004، ص3.

وحسب هذه التعريف فإن قياس و تقييم الأداء المالي يعتبر وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الاجراءت التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، بأعلى درجة من الكفاءة.[1]

من خلال الإطلاع على عدة تعاريف لقياس الأداء المالي نستنتج أن " قياس الأداء المالي للمؤسسة هو عبارة عن وصف لوضعيتها المالية الحالية، وتحديد الاتجاهات التي ستخدمها بغية الوصول لتحقيق أهدافها المسطرة، بالاستعانة بالقوائم المالية".

هناك عدة أطراف تستفيد من عملية تقييم الأداء المالي، منها الأطراف الداخلية وأخرى خارجي، والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم(1-1) : الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي

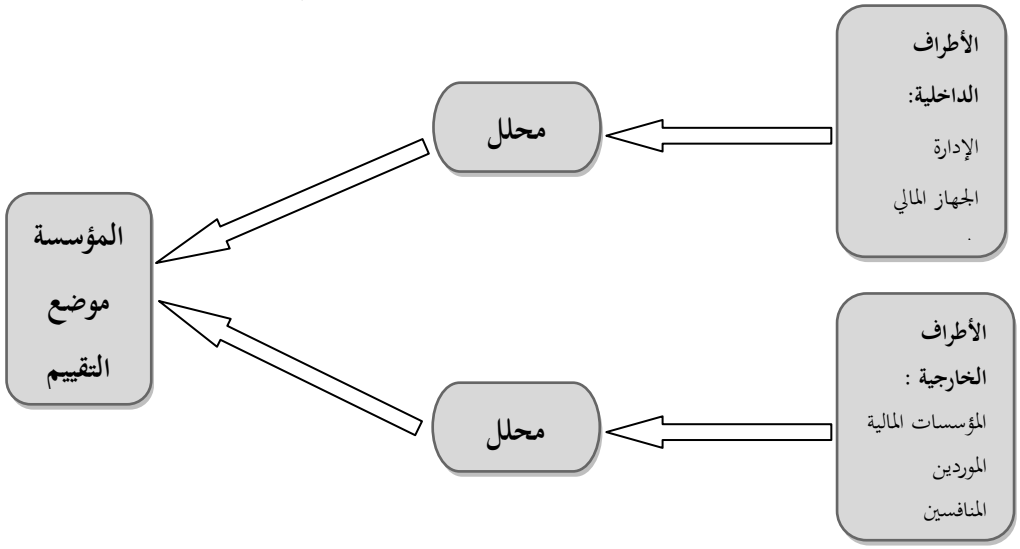

المصدر : جمال الدين المرسي وآخرون، **الإدارة المالية (مدخل إتخاذ القرار)**، الدار الجامعية، 2006، ص98.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك عدة أطراف تستفيد من عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة، منها الأطراف الداخلية كالإدارة والمساهمين...الخ، وأطراف خارجية كالمؤسسات المالية والمنافسين.[2]

[1]. عشي عادل، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة ماجستر، غ منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002، ص27.

[2]. جمال الدين المرسي و آخرون، **الإدارة المالية: مدخل إتخاذ القرار**، الدار الجامعية، 2006، ص 98.

المطلب الثاني : تقديم جدول تدفقات الخزينة

سنتناول خلال هذا المطلب المفاهيم الاساسية جدول تدفقات الخزينة .

اولا : التعريف بجدول تدفقات الخزينة

يعرف جدول تدفقات الخزينة على انه تلك الاداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الاكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة.[1]

ويعرف بانه تلك القائمة المالية التي تبين بالتفصيل حجم النفقات التي تتكون من النقدية الداخلة الى المؤسسة، النقدية الخارجة عنها والنقدية المنتجة من الانشطة التشغيلية للمؤسسة ومن خلال هذا التعريف البسيط نستطيع استنتاج الاجزاء الرئيسية لهذه القائمة:

- صافي النقد من الانشطة التشغيلية؛
- صافي النقد من الانشطة الاستثمارية؛
- صافي النقد من الانشطة التمويلية.[2]

ويعتبر جدول تدفقات الخزينة كجدول قيادة في يد الادارة العليا تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط او توسيعه او الانسحاب منه او النمو وغيرها.

ان الهدف من اعداد جدول تدفقات الخزينة هو اعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الاموال وكذلك المعلومات بشان استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة، تلك المعلومات تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات العديدة التي تخدمهم، وتنبع أهمية هذا الجدول من مضمونها في توفير معلومات لا تتوفر في القوائم المالية الاخرى، ومن تقديم تفسير لعدة قضايا تعجز الق وائم الاخرى عن تقديمها،كما ان الرقم النهائي في هذا الجدول يطابق رصيد النقدية في الميزانية.[3]

1- الياس بن ساسي ويوسف قريشي، **"التسيير المالي (الادارة المالية)"، الجزء الاول، الطبعة الثانية**، دار وائل للنشر، عمان، 2011 ، ص 22 .

2- مرزاقة صالح، بومهرين فتيحة، **"المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية"**، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، جامعة قسنطينة، العدد 06 2010 ص 84 .

3 - عبد القادر دشاش، حود ميسة جمال، **"قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع (07) بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة"**، الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة 29-30 نوفمبر 2011 ، ص 272.

المطلب الثالث : طرق بناء جدول تدفقات الخزينة

الجدول رقم (1–1) جدول تدفقات الخزينة الطريقة غير المباشرة

البيان	الملاحظة	السنةالمالية ن	السنةالمالية ن1 –
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
– الاهتلاكات والارصدة			
– تغيرالضرائب المؤجلة			
– تغيرالمخزونات			
– تغيرالزبائن والحسابات الدائنة الاخرى			
– تغيرالموردين والديون الاخرى			
– نقص أوزيادة قيمة التنازل الصافية من ا لضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمةعن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية منعمليات الاستثمار			
مسحوب عنا قتناء تثبيتات			
تحصيلاتنا لتنازل عن تثبيتات			
تأثيرتغيرات محيط الادماج(1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغيرأموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثيرتغيرات سعرالعملات الاجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1)لايستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الجدول رقم (1– 2) جدول تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن1 –
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصرغيرالعادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصرغيرالعادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أومعنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أومعنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات المالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيامب ها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عندافتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عندإقفال السنة المالية			
تغيرأموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: قرار م ؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل: 26 يوليو 2008 م، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، 25 مارس 2009 ، ص 36 .

1- التدفقات النقدية المتأتية من الانشطة التشغيلية

يقصد بالنشاط التشغيلي كما هو وارد في المعيار المحاسبي الدولي السابع الانشطة الرئيسية المنتجة لإيراد المؤسسة والانشطة الاخرى التي لا تمثل انشطة استثمار او تمويل، فالتدفقات النقدية التي تنشأ من انشطة التشغيل تتمثل بصفة اساسية في الانشطة الانتاجية المولدة للدخل والتي تنتج بصفة عامة من المعاملات والاحداث المحددة لنتيجة العام من ربح أو خسارة.[1]

ونشير الى مؤشرين مهمين في تكوين خزينة الاستغلال وهما القدرة على التمويل الذاتي والتغير في راس المال العامل ويحسب بالعلاقة التالية:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك (+/-) فائض / نقص قيمةالتنازل عن الاستثمارات

أما الاحتياج في راس المال العامل فهو يمثل كل النفقات المتعلقة بدورة الاستغلال، ويحسب بالعلاقة التالية:[2]

التغير في الاحتياج في راس المال العامل للاستغلال = التغير في مستحقات العملاء + التغير في انتاج المخزون + التغير في مخزون المواد والبضائع – التغير في مستحقات الموردين

2 – التدفقات النقدية المتأتية من الانشطة الاستثمارية

استنادا للمعيار المحاسبي الدولي السابع فان انشطة الاستثمار هي انشطة اقتناء واستبعاد الاصول طويلة الاجل والاستثمارات الاخرى لا تدخل في حكم النقدية و تدفق خزينة الاستثمار تتمثل في الفرق بين حيازة الاستثمارات والتنازل عنها، ويمكن قياسه باستخدام تدفق الخزينة المتاح الذي يقيس قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتهاعتمادا على تدفق خزينة الاستغلال.

3 – التدفقات النقدية المتأتية من الانشطة التمويلية

حسب المعياري المحاسبي الدولي السابع فإن أنشطة التمويل هي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة، وهي الانشطة التي تأتي من جراء دخول تحويل رؤوس الاموال الخاصة والقروض المالية وتوزيع أرباح الاسهم.[3] يتمثل تدفق الخزينة التمويلي في الاموال التي جمعتها المؤسسة من مصادر خارجية وتعتزم استخدامها لتغطية الاحتياجات المالية الداخلية ، وتتجزأ إلى دورة الاستدانة ودورة رأس المال.[4]

ثانيا : أهمية جدول تدفقات الخزينة

1- سالمي محمد الدينوري، "**قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية ، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية**"، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2009 ، ص 79

1- P vernimmen, « **Finance d'entreprise** », **9 Edition**, **Dollaz ; paris**, **2011 ; p 73**.

2- Micheline fiédirich, Georges Langlois, rêne bunnault, Alain brlaud ; « **DS CG Comptabilité et audit** » ; expertise comptable ; 2010/2011 ; p1005.

3- الياس بن ساسي ويوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 222

إن الهدف الأساسي من إعداد جدول تدفقات الخزينة هو مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية، فجدول التدفقات الخزينة توضح الآثار النقدية لعمليات التشغيل

الجارية والعمليات الإستثمارية والتمويلية خلال هذه الفترة، كذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال نفس الفترة ومن ثم كيفية إستخدام تلك النقدية خلالها ، و تبرز أهمية جدول تدفقات الخزينة من خلال طبيعة المعلومات التي تحتويها، حيث تفصح الجدول عن تدفقات الخزينة من النشاطات المختلفة (إستغلال، إستثمار، تمويل)، والتي تكشف عن بعض الأمور الهامة التي لا توضحها أي من جدول حسابات النتائج والميزانية، لذا تعتبر هذه الجدول بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملاءمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط الم ؤسسة بما تحتويه من معلومات وما يمكن إشتقاقه منها من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والإستثمار، وإمكانية التنبؤ ءس المستقبلي في التوسع. ويمكن توضيح أهمية جدول التدفقات الخزينة بالنقاط التالية :

- إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين؛
- إبراز درجة المرونة المالية والسيولة لدى المؤسسة، فالمرونة تعكس قدرة المؤسسة على إتخاذ قرارات فعالة تستجيب والظروف غير متوقعة، أما السيولة فتعكس المبالغ والوقت الذي يتوقع أن ينقضي حتى يتحول الأصل إلى نقدية أو يدفع الالتزام؛
- تعطي مؤشر لمبالغ وتوقيت، ودرجة التأكد المتعلقة بتدفقات النقدية المستقبلية إذ تقدم جدول تدفقات الخزينة معلومات ملائمة وجوهرية لكل من المستثمرين والدائنين والمقرضين وتمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة في تحقيق تدفق نقدي إيجابي في المستقبل[1].

ثالثا : فوائد التحليل المالي بواسطة جدول التدفقات الخزينة

يسمح التحليل المالي بواسطة جدول تدفقات الخزينة بـ :

- من جانب التمويل، فيتم البحث فيما إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل؛
- مراقبة عملية تحصيل المؤسسة لحقوقها وذلك لأن أي تأخير سوف يؤدي إلى إختلال في توازن الخزينة؛
- التفاوض مع الموردين لتمديد أجال الدفع حتى يزداد هامش الأمان.
- تقييم تدفق الخزينة التشغيلي مما يسمح بقياس الخزينة الناتجة من الأنشاطة، حيث نعلم أن بقاء و إستمرارية المؤسسة مرتبط بقدرتها على توليد وإيجاد فائض في الخزينة من نشاطها؛
- تقييم المجهود المبذول في الإستثمار أثناء فترة التحليل، بحيث تظهر مدى دورية نفقات الإستثمار أو أنها موسمية؟
- يمكن مقارنتها بالعقارات في بداية السنة لقياس درجة تجديدها؛
- أهمية التنازلات مقارنة بتدفقات الإستثمار؛
- تقييم مردودية الإستثمارات، حيث الإستثمار المهم هو ذلك الإستثمار الذي يقدم في حياته فائضا في الخزينة يتجاوز الأنفاق المبدئي.

[1]. طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معيار المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 120.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

أجريت دراسات عديدة حول موضوع تقييم الأداء المالي وجدول تدفقات الخزينة وكان من بينها الدراسات التالية :

1– دراسة عادل عشي (الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية) : قياس وتقييم في سنة (2001 – 2002)

دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، بجامعة محمد خيضر بسكرة، الهدف من هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه، محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها، ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، ثم محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها، وفي الأخير تطبيق المؤشرات السابقة الذكر في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية : حققت المؤسسة مردودية مالية كافية للسنوات الثلاث مقارنة بأسعار الفائدة السائدة بالسوق، فالمؤسسة تحقق عائد جيد من وراء الأموال الخاصة،كان أثر الرفع المالي موجب وهذا دليل على الدور الإيجابي الذي تلعبه المديونية على مردودية المؤسسة، فالاقتراض كان له تأثير موجب على مردودية الأموال الخاصة بما أن المؤسسة تتمتع بيسر مالي جيد وفي تحسن المردودية، استطاعت المؤسسة خلال السنوات 2000-2001-2002 إنشاء القيمة لأصحابها، فهذا دليل على كفاءة مسيري المؤسسة، و أنها تتمتع بأداء جيد .

2 – د ا رسة وتحليل جدول تدفقات الخزينة على ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 هذه الدراسة عبارة عن مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، من اعداد الطالبة قويدري مريم، جامعةورقلة، سنة2012 ، ر

كزت هذه الدراسة على متغير واحد الا وهو جدول تدفقات الخزينة، حيث هدفت هذه الدراسة الى التعريف بالمعايير المحاسبية الدولية التي اصبحت ضرورية لتطبيقها في الجزائر مع العلم ان النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية، وكمحور للدراسة المعيار المحاسبي الدولي السابع جدول تدفقات الخزينة.و من اهم ما توصلت اليه الدراسة، هو ان جدول تدفقات الخزينة يعتبر من بين القوائم المالية الهامة على مستوى محيط المؤسسة الداخلي والخارجي، فالمسير المالي يعتمد على هذا الجدول لتسيير الاحتياجات المالية للمؤسسة والتنبؤ بها للاستخدام الامثل للسيولة النقدية المتاحة ولتفادي مخطر الافلاس وتكاليفه، كما انه على المؤسسة اعداد جدول تدفقات الخزينة وفقا للنظام المحاسبي، الذي يعتبر جزء متمم للقوائم المالية الاخرى يساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة يكمن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة التي سنقوم بها هو ان هذه الدراسة ركزت على دراسة متغير واحد وهو جدول تدفقات الخزينة، في حين دراستنا ستتناول متغيرين: الاداء المالي وجدول تدفقات الخزينة.

3– دراسة بن عمارة نور الدين ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة لبند غاز الجزائر وحدة ورقلة 2005 –2009 (مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، قسم علوم التسيير)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة . تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه، بالإضافة إلى إبراز أهمية تقييم الأداء المالي ودوره في ترشيد القرارات الإدارية والمالية في المؤسسة، و التعرف على معايير الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيره . وقد توصلت هذه إلى أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها مؤسسة لبند

غاز الجزائر، أيضا أن جمع المعلومات سواء كانت مالية او محاسبية داخلية أو خارجية تعتبر خطوة مهمة في عملية تقييم الأداء المالي وإن عملية تحديد المؤشرات يكون بأسلوب علمي، حيث إن أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة في رفع كفاءة الإدارة فاستخدام أصولها المختلفة ، وقد تبين لنا أن مستوى كفاءة إدارة مؤسسة ليند غاز الجزائر كان في المستوى المقبول .

4-دراسة رحماني طارق ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،دراسة حالة مؤسسة سونلغاز توزيع الوسط ورقلة 2006-2009 (مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه و إثبات أهمية تقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات المالية الإستراتيجية في المؤسسة، بالإضافة إلى تحديد المعايير والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم وتفسير نتائج الدراسة، وتطبيق هذه المؤشرات المالية المعتمدة على حالة مؤسسة اقتصادية في الجزائر . وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تسمح بكشف نواحي الخلل والانحرافات عن الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة ،وذلك من خلال أن معدلات الدوران بالنسبة للمؤسسة ضعيفة ، تحقيق المؤسسة لرأسمال عامل موجب طيلة الفترة ، تحقيق المؤسسة لنتائج سالبة من نتيجة الاستغلال إلى النتيجة الصافية وهذا طيلة فترة الدراسة ، عدد العاملين بالمؤسسة كبير وهو زائد عن الحاجة، أثر الرافعة سلبي طيلة فترة الدراسة ، تمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية، المؤسسة تحقق نمو من سنة إلى أخرى، المؤسسة تتمتع بسيولة جيدة، حيث حققت المؤسسة مردودية اقتصادية ومالية سالبة طيلة فترة الدراسة ، نلاحظ من خلال هذه الدراسة نلاحظ أن النتائج متناقصة ونمو المؤسسة يتحقق من سنة الى أخري وتتمتع المؤسسة بسيولة جيدة يعني هذا بأن النتائج غير متجانسة مع الدراسة .

5- دراسة دادن عبد الغني ، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية ،مجلة الباحث – العدد 04 / 2006 ورقلة . تهدف هذا المقالة إلى تسليط الضوء على جانبي القيمة والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية هادفة إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات القيمة والأداء بدءا بتحديد مفهوم الأداء المالي وأهميته وأسباب تباين تحديد مفهومه ، مرورا بالإسهامات الأمريكية ومختلف الدراسات حول القيمة والأداء، و انتهاء بعلاقة الهيكل المالي بالقيمة والأداء. وقد توصلت هذه المقالة إلى استنتاجات تتمثل في تبين وجود علاقة ديناميكية بين الأداء المالي والقيمة.فمن بين العوامل نجد أن الهيكل المالي للمؤسسة ذو تأثير مزدوج، فقد يكون إيجابيا كما قد يكون سلبيا . فبموجب التدفقات النقدية التي يولدها الأصل الاقتصادي والمعدل الذي يتم به تلك التدفقات و المتمثلة في تكلفة الأموال، فإنه للهيكل المالي تأثير على قيمة المؤسسة، بفعل تكلفة الأموال . وثمة جدال قائم حول أمثلية الهيكل المالي، حيث وجدت مقاربات تقر بوجود علاقة بين القيمة والهيكل المالي، في حين هناك من يرفضها . والواقع أن للمحيط الاقتصادي والمالي تأثيرا هاما على هذه القضية. فهناك مؤسسة تواجه وسط اقتصادي متشبع بالاستدانة، وأخرى تعمل ضمن ما يعرف باقتصاد السوق، ومثل هذه المواضيع مثيرة للجدل ، لذلك فهي لازالت محل اهتمامات البحث العلمي.

6- اثر تسيير الخزينة على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية هذه الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، من اعداد الطالبة بوزار سعيدي اسماء، جامعة ورقلة، سنة 2012 2009 ، متغيرات الدراسة تمثلت في – تمت دراسة الحالة في مؤسسة نفطال بحاسي مسعود للفطرة 2007 متغيرين هما: الخزينة، الاداء المالي.

هدفت هذه الدراسة الى محاولة فهم الاليات والاساليب العلمية لتسيير الخزينة التي تضمن لها عدم الوقوع في عسر مالي، بالإضافة الى التعرف كيفية بناء جدول تدفقات الخزينة وكيفية اعداد موازنة الخزينة واستعمال مؤشرات التوازن المالي في تحليل الاداء المالي ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة ان الخزينة المرآة العاكسة للأداء المالي للمؤسسة ، وفي حالة وجود اي خلل في تسيير الموارد المالية

يظهر هذا في الخزينة وعلى اساسها تتخذ الاجراءات التصحيحية في تسيير الموارد المالية، وبالتالي يتحقق تحسين الأداء المالي من خلال تحقيق وتحسين التوازنات المالية للمؤسسة و جدول تدفقات الخزينة يعتبر اداة هامة تبين كيفية تشكل الخزينة وذلك بتقسيم نشاط المؤسسة الى ثلاثة انواع من العمليات: عمليات الاستغلال، الاستثمار، التمويل، وهو ما يسمح بالحكم على التسيير المالي للمؤسسة من خلال التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في تأدية هذه الوظائف، كما توصلت كذلك الى ان اعداد الموازنة اعدادا علميا سليما ومتابعتها وفقا للتاريخ والقيمة مؤشر على التحكم في تسيير الخزينة.

7 – بوخلوة باديس، **"الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة "**،مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2002-2003، بحيث تتمحور إشكالية المذكرة في : **إلى أي مدى يمكن للمؤسسة أن تتحكم في تسيير خزينتها تسييرا أمثلا مما يؤثر إيجابا على سيولتها وأرباحها ؟**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تسير الخزينة والنماذج الرياضية في تسيرها والتسيير الأمثل لخزينة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، باعتماده على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية، إضافة لمنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن جدول تدفقات الخزينة لمجلس خبراء المحاسبة الفرنسي يعتبر أداة هامة تبين كيفية تشكل الخزينة وذلك بتقسيم نشاط المؤسسة إلى ثلاثة أنواع من العمليات : عمليات الإستغلال والإستثمار والتمويل وهو ما يسمح بالحكم على التسيير المالي للمؤسسة من خلال التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في تأدية هذه الوظائف، كما توصل كذلك إلى أن إعداد الموازنة إعدادا علميا سليما ومتابعتها وفقا للتاريخ والقيمة مؤشر على التحكم في تسيير الخزينة، وأخيرا توصل إلى أن تطبيق الأساليب العلمية الحديثة في التسيير والرشادة في إتخاذ القرارات كفيلة بتحكم المؤسسة في تسيير خزينتها تسيرا أمثلا يضمن لها الربحية والأمان معا؛

8 – دراسة سويسي هواري " تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، بحيث تمحورت إشكالية الأطروحة حول : **ما مدى أهمية تقييم المؤسسات وفعاليته كأداة لترشيد القرارات الأطراف المعنية بالمؤسسة كل حسب مركزه؟**

تناول الباحث موضوعه من زاويتين ليشمل أغراض التفاوض وذلك حينما يكون هناك طرفين في العملية مثل ما يحدث في عمليات التنازل بين البائع والمشتري، ويشمل أيضا أغراض اتخاذ القرار لفائدة مسيري المؤسسات والمستثمرين الماليين كوسيلة تساعد في اتخاذ القرار للمستثمرين الماليين وأثر القرارت الاستراتجية والمالية على قيمة المؤسسة والتسيير بالقيمة داخل المؤسسة.

9– بكاري بلخير، **"أهمية مقاربة تدفقات في تقييم المؤسسة دراسة تطبيقية لإحدى المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات"** مجلة الباحث العدد العاشر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، حيث تدور إشكالية المقال حول : **ماهي المقاربة الأنسب والتي يمكن تطبيقها من أجل تقييم المؤسسات العاملة في مجال المحروقات؟**

هدفت هذه الدراسة إلى إثبات صحة من عدمها أن التقييم المالي وفق مقاربة تدفقات بمختلف طرقها أحسن وأنجع للمؤسسةالوطنية لخدمات الآبار من مقاربة الذمة المالية ، و باعتماده على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية خلال 2010، بالإضافة إلى الدراسة التطبيقية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على أكثر من طريقة يؤدي إلى تقييم أفضل للشركات المعنية وأخطاء أقل، سواء بالزيادة أو بالنقصان.

خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في هذا الفصل والذي تطرقنا فيه الى مبحثين الاول كان حول مفهوم قياس الاداء المالي و جدول تدفقات الخزينة، والثاني حول الدراسات السابقة.ومن خلال العرض السابق يتضح ان تقييم الاداء المالي يقيس حالة التقدم او التأخر في المؤسسة باعتبار ان الاداء الجيد يعتبر شرطا اساسيا لضمان بقاء واستمرارية المؤسسة، بحيث تسمح مؤشراته المتوقعة بالحكم على درجة الثقة والامان في البيانات والمعلومات المقدمة والمعتمد عليها في ظل اهداف وابعاد استراتيجية واضحة.

وفي الفصل الموالي سنحاول قياس الاداء المالي ميدانيا في مؤسسة اقتصادية مستخدمين في ذلك جدول تدفقات الخزينة.

الـفـصـل الـثـانـي : دراسة حالة المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية

تمهيد:

بعد أن تعرضنا في الجانب النظري الذي يتعلق بالاداء المالي و بجدول تدفقات الخزينة للمؤسسة الاقتصادية وبعدما تعرفنا على ماهيتها وأهميته باعتبارها متغيرة إستراتيجية في قرارات المؤسسة،ومؤشر مهم يكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة، ويجعل المسيرين ملمين بكل الجوانب المالية، وكذلك الجوانب التي تتحكم بها، سنحاول أن نطبق بعض الأدوات والمؤشرات التي تطرقنا لها في الجانب النظري على المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية، والتي ستكون ميدانا لتربصنا ودراستنا لجدول تدفقات الخزينة ولإنجاز هذه الدراسة سنعتمد على المنهجية التالية :

المبحث الأول : ماهية المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية

المطلب الاول : نشاة وتعريف المؤسسة

المطلب الثاني :تحديد المتغيرات وطريقة جمعها

المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الاول : بناء جدول تدفقات الخزينة

المطلب الثاني : تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

المبحث الأول : الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة.

سنوضح في هذا المبحث الطريقة المتبعة في جمع بيانات الدراسة من مجتمع العينة, و أدوات الدراسة, متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في ذلك.

المطلب الاول: نشأة و تعريف المؤسسة .

اولا : نشأة المؤسسة .

تأسست وحدة 840 بورقلة عام 1959 أين كانت تابعة إلى المؤسسة الفرنسية(BERLIE) بيرلي وبعد الإستقلال تحول اسمها إلى (SONACOM) سوناكوم وهذا في سنة 1971 وبقيت على هذا الاسم إلى غاية سنة 1981 م حيث تم إعادة هيكلتها وأصبحت تسمى " بالمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية "S . N. V. I.

موقعها الجغرافي : تقع في الطريق الرابط بين ولاية غرداية وولاية ورقلة وتتربع على مساحة إجمالية قدرها27.156 م2 .

ثانيا : تعريف المؤسسة الوطنية لاسيارات الصناعية (الوحدة 840). المؤسسة هي وحدة تجارية تحكم الجنوب الشرقي بصفة عامة وهي (تمنراست وادرار غرداية والأغواط وإليزي) وهذا بالنسبة للإنتاج الوطني

وهذه الوحدة ذات نشاط تجاري وصناعي فهي تشرف على :

- بيع الشاحنات الكبيرة منها والصغيرة وعلى بيع قطع الغيار .

-كما تقوم بتصليح وتجديد الشاحنات ؛ وتشرف على نقطتين للبيع هما : جانت وعين امناس كما تحتوي على (6) مصالح و(3) خلايا والأمانة .

السكرتارية :(**الأمانة**) : تعتبر السكرتارية همزة وصل بين المسؤول والمصالح داخل الوحدة أي المؤسسة

ويتمثل دورها في :

- استقبال المكالمات والاتصالات

- استقبال البريد الصادر والوارد ؛

تسجيل المراسلات الصادرة وإرسالها إلي المرسل إليه ؛

- حفظ الوثائق والمراسلات .

ثالثا :الخلايا والمصالح والهيكل التنظيمي للمؤسسة .

1- الخلايا التابعة للمؤسسة .

تعريف الخلية :هي عبارة عن مجموعة الأشخاص الدين يقومون بعملية التدخل سواء كان لإصلاح أجهزة أو للحراسة . مثلا : مشكل الملف بين المؤسسة والزبون فبالتالي يكون الصراع بين الطرفين فتقوم الخلية المنازعات بالتدخل بينهما في المحكمة .

فالمؤسسة تستطيع التخلي على الخلية في بعض الأحيان.

1- خلية المنازعات : تقوم هذه الفصيلة بتحضير الملفات لكل نزاع وتكون الوحدة طرفا فيه سواء مع الزبائن أونزاعات تخص العقارات مع مختلف الهيئات العمومية أو مع أحد عمال الوحدة وكذلك تقوم بمراجعة مختلف الصفقات التي تقوم بها الوحدة.

2 . خلية الإعلام الآلي : هي مسؤولة عن تسيير العتاد الإعلام الآلي ومطالعة البرمجة الآلية وشرحها لجميع المصالح وإبداء الرأي لكل المشتريات الخاصة بعتاد الإعلام الآلي..

3 . خلية الأمن: تشرف هذه الخلية على حماية وأمن ممتلكات الوحدة والأفراد وهذا طبقا للقوانين المعمول بها

– مساعد الأمن : يقوم مساعد الأمن بتنظيم عمل الأفواج والحراسة اليومية والأسبوعية وإعطاء تقرير يومي إلى المديرية .

– مركز الحراسة :تكمن وظيفته اليومية في أن :

- كل شخص خارجي يجبر على ترك هويته وحمل بطاقة الزائر.

- لا يسمح بدخول السيارات والشاحنات الخارجية إلا بعد التأكد من :

- وجود فاتورة أو سند التسليم لحمل البضاعة ؛

- وجود رخصة الدخول لتصليح أو المتابعة التقنية ؛

- وجود وثائق تدل على أن الشاحنة جديدة (منتوج للبيع) ؛

-لا يسمح بخروج سيارات أو الشاحنات المؤسسة إلا برخصة الخروج أوامربمهمة

تحرير سندات التأخير ؛

- لا يسمح بخروج أي مبيعات إلا بوجود فاتورة وسند التسليم.

2 – المصالح التابعة للمؤسسة .

ا. مصلحة قطع الغيار : وظيفتها هي بيع وتوزيع قطع الغيار وهي مقسمة كالأتي :

– مسؤول المصلحة : يشرف على مصلحة قطع الغيار وتنظيم أعمالها والتنسيق بين فصائلها ويشرف على دراسة الطلبيات الخاصة بقطع الغيار المراد جلبها من المركزية بالروبية ومراجعة الصفقات ويقوم بدوره بالربط بين الفروع التابعة للمصلحة بالإشراف عليها والتعامل مع الزبون والاتصال بالمصالح أخرى وله (3) ثلاثة فروع هي :فرع الفوترة ، فرع المخزن ، فرع التموين . ويحتوي على عدة فصائل :

– فصيلة الفوترة: هي تشرف على تحرير فاتورات وسندات التسليم ومراقبة الصفقات وإبلا غ الزبون قبل انتهاء مبلغ الصفقة بمدة معينة وكذا تقوم بمراقبة الأسعار في حالة وجود فوارق وتقوم بإبلا غ المركزية .وتعتبر واسطة بين مصلحة قطع الغيار والمصلحة المالية ومن مهام فصيلة الفوترة :

– حساب رقم الأعمال ؛

– إنشاء لوحات الإنجاز الشهرية والسنوية ؛

– تحرير اليومية الخاصة بالمبيعات .

ومن بين أنواعها مايلي :

– فاتورة بالحاضر: وهي تخص الدفع في الحال .

– فاتورة الشكلية : وهي تخص الاستعلام على أسعار البيع .

– فاتورة الإرجاع:وهي التي تحررها المؤسسة في حالة خلل ما في قطع الغيار .

– فاتورة المؤجلة :يؤجل دفع الفاتورة الى بعد شهر وتستعمل الفاتورة المؤجلة مع كل المؤسسات الوطنية التي يكون لها عقد تجاري .

– فاتورة الورشة : هاته تخص تصليح الشاحنات في الورشة ولاتكون يومية وغالبا ما تكون في نهاية الشهر .

– فاتورة الوكيل المعتمد: لكل وكيل معتمد بطاقة تكون مدة صلاحيتها سنة يمكن أن يقوم بتجديدها وهذه بدورها تسمح له بالاستفادة من التخفيض بنسبة 16.66 % لكي يقوم بالبيع كما تبيع المؤسسة .

– فصيلة النشاط (animation) : وهذه الفصيلة تقوم باستقبال طلبيات الزبائن وبتدوين كل مايتعلق به عن طريق ادن التسليم قطع الغيار وتقوم هذه المصلحة كذلك ببيع قطع الغيار .

– فصيلة التسيير: تقوم هذه الفصيلة بدراسة الطلبيات الخاصة والحاجيات المتعلقة بالمخزن ومراجعة الصفقات التجارية وكذلك تقوم بمراقبة

المدخولات ومقارنتها مع الطلبيات المقدمة من حيث السعر والمرجع والمطابقة.

– **فصيلة المخزن** : تقوم هذه الفصيلة باستقبال قطع الغيار من المركزية الممولة بالروبية والقيام بعملية الجرد وترتيب قطع الغيار وتصنيفها داخل المخزن وفي حالة وجود فوارق من حيث الحساب الحقيقي والموجود في سندات التسليم وبذلك يحرر محضر لتلك الفوارق وتسلم الى فصيلة الفوترة التي بدورها تقوم بتبليغها الى المركزية بالروبية وتقوم المصلحة بتسليم قطع الغيار للزبون والورشة التي تقوم بصناعة الشاحنات حسب سند التسليم وبالإضافة الى كل هذا تقوم الفصيلة بالإشراف على نقطة البيع الموجودة بعين أمناس والتي هي في حالة توقف عن النشاط .

– **مصلحة الورشة والصيانة** : وتعتبر هي الركيزة الأساسية للوحدة وهذا بالتنسيق مع المديرية وإمضاء الصفقات وقبل إمضاء أية صفقة تقوم هذه المصلحة بإرسال تقنيين إلى الزبون وإجراء التشخيصات لكافة العتاد المراد إصلاحه أو تجديده وهذا التشخيص يتم داخل الورشة أوعند الزبون وهي مكونة من :

– **مسؤول المصلحة** : وهو الذي يشرف على تنظيم المصلحة والتنسيق بين أقسامها ومتابعة جميع الأعمال المخصصة لها من حيث الكمية والنوعية والسهر على احترام الوقت المتفق عليه مع الزبون.

فرع التنسيق والتشخيص ومتابعة نشاط الورشة : هو المسؤول المباشر على عملية التموين للورشة وتلبية حاجاتها من قطع الغيار سواء من مخزن الوحدة أو بإنشاء طلبيات الشراء الخارجية وتقوم بالتنسيق مع مصلحة قطع الغيار من اجل تحرير طلب خاص لمتطلبات الورشة وإرساله إلى المركزية بالروبية .

– **فرع الاستقبال والتخطيط الفوترة** : يقوم هذا الفرع بتحرير رخص دخول الشاحنات بعد التأكد من وجود أو سند طلب أوامر بخدمة مع الزبون ويقوم بمراقبة ما داخل الشاحنة سواء كانت وثائق أو ملحقات وتسلم للزبون ويقوم هذا الفرع كذلك بتحرير وإقرار كل الاعطاب التي تحتوي عليها الشاحنة .

– **فرع الورشة** : وهذا الفرع الذي يجري فيه عمليات التصليح والتجديد وجميع الأعمال

التقنية للشاحنات وصيانتها وهذا الفرع مكون من :

– **فريق الكهرباء** : يتكون من مجموعة من العمال المحترفين يقومون فقط بإصلاح الأعطاب الكهربائية .

– **فريق تنظيف الوسائل (العتاد)** : وبه عمال محترفين ومؤهلون يشرفون على تحضير العتاد (رافعة ، جسر متحرك)الذي يدخل في وسائل الإنتاج .

ب . المصلحة التجارية : هي مكلفة ببيع المنتوج النهائي وتسويقه وتقوم بتنسيق مع المديرية في إبرام الصفقات وكذلك مع المديرية المركزية

وهي مكونة من :

– **مسؤول المصلحة** : يقوم بتنسيق بين الفصائل وتنظيم العمل واستقبال الزبائن ومناقشتهم وإقناعهم بالمنتوج ومراقبة الصفقات ومتابعتها

– **فرع تسيير المنتوج** : يقوم باستقبال الزبون وينشئ له ملف الطلبية مع التأكد من وجود جميع الوثائق المطلوبة .

ج . مصلحة المالية : تعتبر هذه المصلحة من المصالح العامة حيث تشرف على كافة العمليات التي تتم داخل الوحدة أي المؤسسة ويكمن دورها في مراقبة كافة العمليات المصرفية سواء كانت مقبوظات أومدفوعات وهي مكونة من أربعة فصائل بإضافة إلى مسؤول المصلحة .

– **مسؤول المصلحة** : ووظيفته الإشراف على المصلحة والتنسيق بين فصائلها ومراقبة أعمالها ومراقبة الجرد أي (المخزون والاستثمارات والمواد المستهلكة) .

– **فصيلة الزبائن وتحصيل الديون** : هذه الفصيلة تشرف على إجراء قيود المحاسبة لجميع المبيعات والخدمات سواء بالحاضر أو المؤجل في اليوميات ومن مهامها مايلي :

. فحص الفواتير وتسجيلها في اليوميات وتوقيعها شهريا ؛

. تحديد رقم الأعمال الوطني والمستورد ؛

. تحديد المبالغ الخاصة للضريبة (TVA 17 %) .وهي الضريبة على القيمة المضافة .

– **فصيلة محاسبة المواد** : وهي مكلفة بإجراء القيود الخاصة بالتنازل بين الوحدات والقيام بمراقبة مدخلات مخزون المصلحة التجارية من حيث السعر والكمية ويقوم بتحديد السعر المرجعي بعد الدخول .

– **الموردون:** يقوم هذا الفرع بمراقبة جميع الفاتورات الخاصة بالمشتريات والخدمات والقيام بتحرير سند الدفع إلى فصيلة الخزينة للقيام بعملية المخالصة .

– **فصيلة الخزينة والضريبة** : تعتبر هذه الفصيلة من الفصائل الهامة والأساسية بحيث تقوم بعمليات القيد لكافة العمليات المصرفية سواء كانت مدفوعات أو مقبوضات ومن مهامها الآتي:

. تحرير يومية خاصة بالصندوق (مقبوضات ومدفوعات) ؛

. تحرير يومية خاصة بالبنك (مقبوضات ومدفوعات) ؛

. تحرير يومية خاصة بحساب البريد .

هـ . مصلحة المستخدمين والوسائل العامة: تشرف هذه المصلحة على متابعة جميع ممتلكات الوحدة منذ شرائها إلى غاية إتلافها وتقوم

بتأثيث المكاتب والقيام بجميع المشتريات وتشرف أيضا على التنقلات الداخلية والخارجية للمؤسسة.

د . مصلحة مابعد البيع : تشرف هذه المصلحة على مايلي :

كل شاحنة أو قطع غيار سلم من طرف المؤسسة يكون مضمونا ابتدأ من تاريخ التسليم . ويشترط في تطبيق الضمان مايلي :

- احترام خطة الصيانة التي تنصح بها المؤسسة.
- تنفيذ الفحوص الدورية على حساب المشتري .

المطلب الثاني :تحديد المتغيرات وطريقة جمعها

❖ **تحديد المتغيرات:**

كانت متغيرات الدراسة تتمحور حول الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية كمتغير مستقل وجدول تدفقات الخزينة كمتغير تابع، وذلك لأنه كلما تغير الأداء المالي للمؤسسة فحتما سيكون هناك تغير في تدفقات الخزينة ، ولقياس هذا التغير في تدفقات الخزينة استخدمنا مؤشرات الأداء المالي .

❖ **طريقة جمع البيانات** :

تم جمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية لأحد إطارات المؤسسة في شكل مستندات تتمثل في القوائم المالية للمؤسسة كالميزانيات المحاسبية وجداول حسابات النتائج وغيرها من أجوبة تتعلق بالدراسة تم السؤال عنها وتدوينها في شكل نقاط، وذلك بهدف تسهيل عملية التحليل وفيما يلي سنقوم بعرض الميزانية الختامية المقارنة وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة للمؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها

يتضمن هذا المبحث دراسة لتحليل وضعية الأداء المالي للمؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية، والتركيز في هذه الدراسة على إستخدام مؤشرات المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة.

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة لمؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض نتائج الدراسة بناء على معلومات المتحصل عليها من المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية خلال الفترة (2014/2012) المتعلقة المؤشرات المشتقة من جدول تدفقات الخزينة لتقييم جودة أرباح وسيولة أدائها المالي.

الفرع الاول : أهم المؤشرات المشتقة من جدول التدفقات الخزينة لتقييم جودة أرباح وسيولة المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية (2012 - 2014)

I. تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية للفترة (2012 – 2014) :

خصص هذا القسم لعرض تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة المتمثلة في تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الإستغلال، فه ي تقضح مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخزينة من النشاط الرئيسي لها ، أما تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار فهي تقضح مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخزينة من النشاط الاستثماري، كما يوضح القسم الأخير من جدول تدفقات الخزينة أشكال التمويل التي قد تم اعتمادها من قبل المؤسسة لخلق تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (اللجوء إلى القرض أو رفع رأس المال) في حالة عدم كفاية الخزينة المتولدة عن الإستغلال في تغطية عمليات الإستثمار إضافة إلى القيم المتعلقة بتسديدات القروض.

1 – تحليل تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال :

الجدول رقم (2- 1) : يوضح القسم الأول من جدول تدفقات الخزينة المتعدد السنوات حسب الطريقة المباشرة (دورة الإستغلال) للفترة (2012 – 2014)

البيـــان	2012	2013	2014
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة العملياتية			
تحصيلات المدينة للعملاء	560 683 143.27	704 097 533.03	962 954 271.90
المبالغ المدفوعة للموردين	-318 776 996.33	-223 418 844.10	-170 270 949.57
المصايف المالية المدفوعة	-13 406 492.55	6 683 885.83	3 793 928.20
الضرائب على النتائج المدفوعة	-	-	-
العمليات المصنفة في ح/47	13 666 514.79	-106 800.00	-
تدفقات الخزينة قبل العمليات الغير العادية	**242 166 169.18**	**473 888 003.10**	**788 889 394.13**
تدفقات الخزينة الناتجة عن العمليات الغير العادية	11 008 281.75	1 091 258.52	4 645 914.59
تدفق الخزينة الصافية علي الأنشطة العملياتية	**253 174 450.93**	**474 949 261.62**	**793 535 308.72**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

يمثل التدفق النقدي المتولد عن الانشطة العملياتية تدفق الخزينة الناجم عن دورة الاستغلال ويعبر عن السيولة النقدية ، ويترجم هذا التدفق المقبوضات الفعلية لعناصر الاستغلال المتمثلة أساسا في المخزونات وحساب العملاء والمدفوعات الفعلية مثل حساب الموردين والمستخدمين والديون الاخرى، وبالتالي فقد حققت المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية تدفقا موجبا في دورة الاستغلال وتأتى ذلك من النشاط التشغيلي والذي يمثل النشاط الاساسي للمؤسسة، وقد تم الحصول على هذا التدفق الموجب من النقدية المحصل من العملاء الذي بلغ في سنة 2012 560.683.143.27 دج وفي سنة 2013 704.097.533.04 دج وفي سنة 2014 962.954.271.90 دج حيث بلغت مساهمة هذا المصدر من اجمالي التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة 100 % اما التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة التشغيلية تمثلت في المدفوعات النقدية للموردين والمستخدمين والفوائد المالية وبلغت في سنة 2012 318.516.974.09 دج وفي سنة 2013 230.209.529.93 دج وفي سنة 2014 174.064.877.77دج .

2- تحليل تدفقات أموال الخزينة المتاتية من أنشطة الاستثمار

الجدول رقم (2-2) : يوضح القسم الثاني من جدول تدفقات الخزينة المتعدد السنوات حسب الطريقة المباشرة (دورة الإستثمار) للفترة (2012 – 2014)

البيان	2012	2013	2014
تدفق الخزينة الصافية علي أنشطة الأستثمارات	-	-	-
تسديدات علي التثبيتات العينية و المعنوية	-	-	-
تحصيلات علي التثبيتات العينية و المعنوية	1 566 018.94	-	-
تسديدات علي التثبيتات ا المالية	-1 180 000.00	-2 210 000.00	- 2 430 000.00
تحصيلات علي التثبيتات المالية	3 782 383.36	-	496 200.00
فوائد تحصيلات المالية	9 581 383.36	-	3 224 700.36
التغير في النتيجة	-	-	-
تدفق الخزينة الصافية الناتجة عن أنشطة الأستثمار(ب)	**13 750 176.76**	**-2 210 000.00**	**1 290 900.36**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق :

نلاحظ أن المؤسسة حققت فائض في صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار خلال سنة 2012 بقيمة 13 750 176.76دج وحققت عجز في سنة 2013 بـ : 2 210 000.00 دج و حققت فائض بقيمة 1 290 900.36 دج. ويعود سبب الفائض في خزينة الاستثمار الى التحصيلات عن اقتناء إستثمارات عينية أو معنوية و تحصيلات التثبيتات المعنوية وتحصيلات التثبيتات المالية وفوائد التحصيلات المالية اما العجز في خزينة الإستثمار ناتج عن عملية التوسع في النشاط التي تقوم بها المؤسسة خلال هذه السنة .

3 – تحليل تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل

الجدول رقم (2-3) : يوضح القسم الثالث من جدول تدفقات الخزينة المتعدد السنوات حسب الطريقة المباشرة (دورة التمويل) للفترة (2012–2014)

البيان	2012	2013	2014
تدفقات الخزينة الناتج عن الأنشطة المالية			
التحصيلات الناتجة الأسهم و السندات	-	-	-
تعويضات الناتجة عن الديون وما شابهها	-225 602 929.00	-475 000 000.00	-898 000 000.00
تدفق الخزينة الصافية الناتج عن الانشطة المالية	472 000.00	-	699 090.91
تدفقات الخزينة المتأتية عن الأنشطة المالية (ج)	**-225 130 929.00**	**-475 000 000.00**	**-897 300 909 .09**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق :

يبين هذا القسم الأخير من جدول تدفقات الخزينة أي من أشكال التمويل التي قد تم اعتمادها من قبل المؤسسة (اللجوء إلى القرض أو رفع رأس المال) في حالة عدم كفاية الخزينة المتولدة عن الإستغلال في تغطية عمليات الإستثمار إضافة إلى القيم المتعلقة بتسديدات القروض، لذلك لبد من تحليل دورة التمويل حيث نلاحظ عجز في خزينة التمويل لسنة 2012 التي قدر بـ:225 130 929.00 دج، ليرتفع في تحقق العجز في سنة 2013 قدر بـ : 475 000 000.00 دج و زاد في تحقيق العجز في سنة 2014 حيث قدر بـ:897 300 909.09 دج، مما يدل على الدخول في العجز من سنة الى اخرى.

4- تحليل التغير في الخزينة الإجمالية :

الجدول رقم (2- 4) : يوضح تطور التغير في الخزينة الإجمالية لمؤسسة للفترة 2014/2012

البيان	2012	2013	2014
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال (أ)	253 174 450.93	474 949 261.62	793 535 308.72
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار(ب)	13 750 176.76	-2 210 000.00	1 290 900.36
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	-225 130 929 00	-475 000 000.00	-897 300 909.09
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)	**41 793 698.69**	**-2 230 738.38**	**-102 474 700.01**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

هذا القسم من جدول تدفقات الخزينة يعتبر أهم جزاء في تقييم الأداء المالي للمؤسسة باعتباره محطة الوص ول إلى النتائج الفعلية لنشاط المؤسسة والذي من خلاله يظهر ما حققته الخزينة من عجز أو فائض خلال الفترات المدروسة، الناتجة عن تدفق الأنشطة الرئيسية حيت نلاحظ عجز في خزينة التمويل لسنة 2012 التي قدر بـ: 225 130 929.00 دج، ليرتفع في تحقق العجز في سنة 2013 قدر بـ : 475 000 000.00 دج و زاد في تحقيق العجز في سنة 2014 حيث قدر بـ:897 300 909.09 دج، مما يدل على الدخول في العجز من سنة الى اخرى.

5- مجموع التدفقات النقدية الخارجية للانشطة الاستثمارية

الجدول رقم (2-5) : يوضح تطور تدفقات الخزينة المتاحة لمؤسسة للفترة (2012 / 2014)

البيان	2010	2011	2012
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال(أ)	253 174 450.93	474 949 261.62	793 535 308.72
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار(ب)	13 750 176.76	-2 210 000.00	1 290 900.36
FTD تدفقات الخزينة المتاحة (أ – ب)	**239 424 274.17**	**477 159 261.62**	**794 426 209.08**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق :

نلاحظ أن المؤسسة حققت تدفق خزينة متاح موجب خلال سنوات الثلاث، حيث أن تدفقات الخزينة المتاحة قدرت في سنة 2012 بـ : 274.17 424 239دج، ليرتفع في سنة 2013 بقيمة 261.62 159 477 دج ، ثم زادة تدفقات الخزينة المتاحة بازيادة مقرنة مع السنة الماضية لتقدر في سنة 2014 ب 209.08 426 794 دج يعني أن صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال أكبر من صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار، وبالتالي فإن الأداء المالي ل لمؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية جيد خلال الثلاث سنوات محل الدراسة.

المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة للمؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية خلال الفترة (2012– 2014)

لتحليل النماذج وإختبار فرضيات الدراسة يستلزم إجراء التحليلات المالية الازمة، وترتيبها في هيئة جداول وأشكال بيانية لتسهيل عملية ملاحظة البيانات والتعليق عليها في إطار تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية مع إبداء الرئي حول أدائها المالي وتجدر الإشارة بأن هذه الدراسة تهتم بشكل أساسي بإبراز فعالية جدول تدفقات الخزينة من خلال مؤشراته في تقييم الأداء المالي للمؤسسة باعطاء أي دورة من نشاطها تولد فائض وأو عجز في الخزينة.

اولا : تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المشتقة من جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية للفترة(2012 / 2014)

I. تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة :

إن تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة باستخدام المؤشرات المستخرجة منه، والذي يعتبر أداة ضرورية توضح كيفية تشكيل الخزينة، وذلك بتصنيف نشاط المؤسسة إلى ثلاثة أنواع من العمليات : عمليات الإستغلال، عمليات الاستثمار، وعمليات التمويل، وهو ما يسمح بتقييم وإعطاء حكم على وضعية الأداء المالي للمؤسسة.

1. تحليل تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال :

نلاحظ أن المؤسسة حققت فائض في الخزينة المتأتية من عمليات الإستغلال خلال سنوات الفترة المدروسة، بحيث قدرت سنة 2012 بـ :450.93 174 253 دج.

ليتزايد بالمقارنة مع السنة السابقة لسنة 2013 المقدرت بـ : 474 949 261.62دج

ليعاود الإرتفاع بالمقارنة مع السنة السابقة لسنة 2014 المقدرت ب308.72 535 793 دج.

- ✓ **أسباب الفائض في خزينة الإستغلال قبل العناصر غير العادية لسنة 2012**

نلاحظ قيمة التحصيلات المقبوضة من العملاء تقدر بـ : 143.27 683 560 دج وهي أكبر من نفقات الإستغلال أما بالنسبة لتدفقات النقدية الخرجية للانشطة التشغيلية تمثلت في المدفوعات النقدية للموردين والمستخدمين والفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة المقدرة بـ : 974.09 516 318 دج أما بالنسبة للضرائب على النتائج المدفوعة فهي معدومة.

- وبالتالي يرجع سبب الفائض في خزينة قبل العناصر غير العدية للاستغلال لسنة 2012 إلى أن تحصيلات الإستغلال غطت كل نفقات الإستغلال.

✓ **أسباب الفائض في خزينة الإستغلال قبل العناصر غير العادية لسنة 2013**

نلاحظ قيمة التحصيلات المقبوضة من العملاء تقدر بـ : 704 097 533.04 دج وهي أكبر من نفقات الإستغلال أما بالنسبة لتدفقات النقدية الخرجية للانشطة التشغيلية تمثلت في المدفوعات النقدية للموردين والمستخدمين والفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة المقدرة بـ : 230 209 529.93 دج أما بالنسبة للضرائب على النتائج المدفوعة فهي معدومة.

- وبالتالي يرجع سبب الفائض في خزينة قبل العناصر غير العدية للاستغلال لسنة 2014 إلى أن تحصيلات الإستغلال غطت كل نفقات الإستغلال.

✓ **أسباب الفائض في خزينة الإستغلال قبل العناصر غير العادية لسنة 2014**

نلاحظ قيمة التحصيلات المقبوضة من العملاء تقدر بـ : 962 954 271.90 دج وهي أكبر من نفقات الإستغلال أما بالنسبة لتدفقات النقدية الخرجية للانشطة التشغيلية تمثلت في المدفوعات النقدية للموردين والمستخدمين والفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة المقدرة بـ : 174 064 877.77 دج أما بالنسبة للضرائب على النتائج المدفوعة فهي معدومة.

- وبالتالي يرجع سبب الفائض في خزينة قبل العناصر غير العدية للاستغلال لسنة 2014 إلى أن تحصيلات الإستغلال غطت كل نفقات الإستغلال.

☒ **تفسير سبب ارتفاع وإنخفاض مكونات الخزينة قبل العناصر غير العادية :**

لتفسير سبب العجز والفائض في خزينة الإستغلال نعمل على تحليل المكونات الاساسية لخزينة الإستغلال قبل العناصر غير العادية فيما يلي :

نلاحظ أن التحصيلات المقبوضة من العملاء في إرتفاع مستمر من سنة إلى أخرى **و** نلاحظ أن نفقات الإستغلال بين الإرتفاع والانخفاض من سنة الى اخري .

- وبالتالي يرجع السبب في ارتفاع وإنخفاض نفقات الإستغلال إلى ارتفاع وإنخفاض نفقات المدفوعة للموردين والمستخدمين والفوائد والمصايف المالية الأخرى المدفوعة وكذا إنعدام الضرائب على النتائج المدفوعة.

2. تحليل تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار :

نلاحظ أن المؤسسة حققت فائض في صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار خلال سنة 2012 بقيمة 13 750 176.76دج وحققت عجز في سنة 2013 بـ : 2 210 000.00 دج

و حققت فائض بقيمة 1 290 900.36 دج.

✓ **أسباب الفائض في خزينة الإستثمار لسنة 2012**

نلاحظ ان اسباب الفائض في خزينة الاستثمار يعود الى التحصيلات عن اقتناء إستثمارات عينية أو معنوية و تحصيلات التثبيتات المعنوية وتحصيلات التثبيتات المالية وفوائد التحصيلات المالية

✓ **أسباب العجز في خزينة الإستثمار لسنة 2013**

نلاحظ أن تسديدات على التثبيتات المالية تقدر بـ : 100% مقارنة بالعناصر الأخرى المعدومة، مما يعني أن المؤسسة قامة بحيازة الإستثمارات سواء كانت عينية أو معنوية، كما أنها لم تقوم بتنازل عن الإستثمارات المعنوية أو العينية واكتفت فقط باقتناء ال إستثمارات.

وبالتالي هذا العجز في خزينة الإستثمار لسنة 2013 ناتج عن عملية التوسع في النشاط التي تقوم بها المؤسسة خلال هذه السنة .

✓ **أسباب العجز في خزينة الإستثمار لسنة 2014**

نلاحظ ان اسباب الفائض في خزينة الاستثمار يعود الى تحصيلات التثبيتات المعنوية وتحصيلات التثبيتات المالية وفوائد التحصيلات المالية.

3. تحليل تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل

نلاحظ عجز في خزينة التمويل لسنة 2012 التي قدر بـ: 225 130 929.00 دج، ليرتفع في تحقق العجز في سنة 2013 قدر بـ : 475 000 000.00 دج و زاد في تحقيق العجز في سنة 2014 حيث قدر بـ:897 300 909.09 دج، مما يدل على الدخول في العجز من سنة الى اخرى.

✓ **أسباب الفائض في خزينة التمويل لسنة 2012**

نلاحظ أن نسبة التحصيلات المتاتية من القروض تأخد النسبة الأكبر في هذه السنة بحيث قدرت

بـ : 225 602 929.00دج، أما بالنسبة إلى تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة فقد

قدرت 472 000.00 دج، أما بقية العناصر الأخرى معدومة لهذه الفترة، مما يعني أن المؤسسة قامة بتمويل خارجي عن طرق البنك، بالإضافة إلى قيامها بشراء أجهزة أخرى.

وبالتالي يعود سبب الفائض في خزينة التمويل لسنة 2012 إلى نتيجة التباعد الزمني بين فترة تمويل البنك للمؤسسة وبين تسديد ثمن الاجهزة إلى الخارج، أي اعتماد المؤسسة على التمويلات خارجية لتمويل إستثماراتها.

✓ **أسباب العجز في خزينة التمويل لسنة 2013**

نلاحظ أن نسبة تسديدات القروض أو الديون الأخرى تقدر بـ : 100% مقارنة بالعناصر الأخرى المعدومة لهذه الفترة، بقيمة 475 000 000.00مما يعني أن المؤسسة قامة بتسديد قروضها، كما أنها لم تقوم بطلب قروض جديدة واكتفت فقط بالتسديد ما عليها.

وبالتالي يعود سبب العجز في خزينة التمويل لسنة 2013 إلى نتيجة عملية تسديد القروض السابقة دون الاستعانة بتمويلات خارجية.

✓ **أسباب العجز في خزينة التمويل لسنة 2014**

نلاحظ أن نسبة تسديدات القروض أوالديون الأخرى المماثلة تأخد النسبة الأكبر في هذه السنة بحيث قدرت

بـ : 898 000 000.00 دج، أما بالنسبة إلى التحصيلات المتاتية من القروض فقد قدرت ب 699 090.91دج، أما بقية العناصر الأخرى معدومة لهذه الفترة، مما يعني أن المؤسسة قامة ب تسديد مبلغ كبير من ديونها الخارجي من البنك، بالإضافة إلى قيامها بشراء أجهزة أخرى.

وبالتالي يعود سبب العجز في خزينة التمويل لسنة 2014 إلى التسديدات المقدمة للبنك.

نفسر سبب العجز في صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل إلى التحصيلات المتاتية من القروض، مما يدل على تنويع مصادر الأموال من طرف المؤسسة بإظافة إعتمادها على الأموال من القروض الطويلة الأجل (الإعتماد المستندي) وقصيرة والمتوسطة الأجل (طريقة السحب على المكشوف) خلال السنوات الثلاث 2012 و 2013 و 2014 فقد حققت صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل عجز ناتج عن تسديد القروض أو الديون الأخرى المماثلة وتقليلها بدرجة كبيرة في الاعتماد على التحصيلات المتأتية من القروض وإعتمادها على سلفات بنكية قصيرة الأجل .

☑ **تحليل التغير في الخزينة الإجمالية :**

نلاحظ أن المؤسسة حققت فائض في الخزينة الإجمالية خلال سنة 2012 بحيث قدرت ب 41 793 698.69 دج اما بالنسبة لسنتين 2013 و 2014 حققت عجز حيث قدر العجز ب 2 230 738.38 دج لسنة 2013، أما في سنة 2014 قدر بـ : 102 474 700.01 دج .

أسباب التغير في الخزينة الإجمالية للمؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية باستخدام تدفقات الخزينة المتاحة

نلاحظ أن المؤسسة حققت تدفق خزينة متاح موجب خلال سنوات الثلاث، حيث أن تدفقات الخزينة المتاحة قدرت في سنة 2012 بـ : 274.17 424 239دج، ليرتفع في سنة 2013 بقيمة 261.62 159 477 دج ، ثم زادة تدفقات الخزينة المتاحة بازيادة مقرنة مع السنة الماضية لتقدر في سنة 2014 ب 209.08 426 794 دج.

ومنه تدفقات الخزينة المتاح ة موجبةأي (أ – ب) > 0 مما يعني أن صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال أكبر من صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار، وبالتالي فإن الأداء المالي ل لمؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية جيد خلال الثلاث سنوات محل الدراسة لتوليدها فائض من السيولة بعد تمويل الإستثمارات مما سمح لها بتسديد ديونها، وهذا يعني أنها ليست مضطرة للبحث عن موارد مالية خارجية لتمويل عمليات الإستثمار مما أدى إلى توليد فائض الخزينة الإجمالية، غير أن المؤسسة تعمل على توسيع نشاطها أكثر من فائض تدفقات الخزينة المتاحة لديها لذلك تعمل على إسترداد معداتها الاساسية في النشاط عن طريق البنك من الخارج، وهذا لتلبية طلبات زبائنها المتزايدة.

خلاصة :

بعد إجراء الدراسة التطبيقية للمؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية خلال الفترة (2012– 2014) بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة المتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات متتالية، ومن خلال ما تقدم فيها تم حساب وتحليل بعض النسب والمؤشرات المالية، بالاظافة إلى جدول تدفقات الخزينة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة بطريقة ديناميكية خلال السنوات الثلاث محل الدراسة بصفة خاصة، النتيجة التي يمكن أن نستخلصها والوصول إليها أن المؤسسة في وضعية مالية متذبذبة خلال الفترة المدروسة، وهذا يعود إلى جملة من الأسباب التالية :

- ✓ تحقيق المؤسسة لنتائج ايجابية خلال السنة الاولى وعجز في السوات الباقية محل الدراسة؛
- ✓ تحقيق خزينة موجبة في السنة الأولى هذا يدل على أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل على عكس السنتين الثانية والثالث لعتمادها على الإستدانة؛
- ✓ قدرة المؤسسة على توليد خزينة موجبة على مستوى خزينة الإستغلال، بالرغم من أن خزينة الإستثمار للمؤسسة سالبة، مع تذبذب في خزينة التمويل، ذلك لأن المؤسسة محل الدراسة تعمل على توسيع نشاطها وبشكل كبير ولهذا تعتمد في تمويل إستثمراتها على مصادر خارجية لتنويع أموالها، مما أدى إلى إنخفاض السيولة لديها وبشكل كبير رغم ماتحققه من تدفقات تشغيلية.

خـــاتـــمـــة

خـــاتـمـــة

خاتمة :

قمنا من خلال هذه الدراسة بدراسة موضوع تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة اذ يعتبر تقييم الاداء امرا ضروريا بالنسبة للمؤسسة والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الاهداف المسطرة، كما يمثل تقييم الاداء المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة امام كل المتعاملين معها ويسعى المحلل المالي من خلال تقييم الاداء الى الكشف عن اسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، وبما ان اغلب المؤسسات تشكو من

نقص او تدهور في الاداء لذا اصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام الى دراسة وتحليل الوضعيةالمالية انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة.

ولقد تناولنا في بحثنا هذا احد اهم واحدث الادوات المستخدمة في تقييم الاداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي والتي اتى بها النظام المحاسبي المالي S C F الا وهي جدول تدفقات الخزينة و التي تعد الاداة التي يستطيع من خلالها المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه الى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الاداء الكلي لها، والذي يفترض ان يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار.
ويأتي هذا البحث بعرض الجوانب التي من خلالها حاولنا فهم عملية تقييم أداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بمختلف أنشطتها (الإستغلال، الإستثمار، التمويل) في ضوء ما توصلنا إليه من نتائج في نهاية الفترة المدروسة، وتهدف هذه العملية إلى بلوغ الأهداف المسطرة والمحددة مسبقا والمقدمة من جهة، وقياس كفاءة المؤسسة في إستخدام مواردها المتاحة من جهة أخرى.

نتائج اختبار الفروض:

– بالنسبة للفرضية الأولى: عملية تقييم الأداء عملية هامة وفعالة لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسةمن خلال البحث وجدنا ان تقييم الاداء هو عملية قياس الاعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب ان يتم وفقا لماهو مخطط له مسبقا على امل اكتشاف جوانب القوة او تحديد نقاط الضعف، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

– بالنسبة للفرضية الثانية: جدول تدفقات الخزينة أداة حديثة وفعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصاديةلا يمكن الاستغناء عنها من خلال البحث توصلنا الى ان جدول تدفقات الخزينة اداة حديثة اتى بها النظام

المحاسبي المالي الجديد وهي قائمة مكملة للقوائم المالية الاخرى الزم المؤسسات الاقتصادية بإعدادها لأنها توضح كيف تتشكل الخزينة وذلك بتصنيف نشاط المؤسسة الى ثلاثة انواع: انشطة الاستغلال، انشطة الاستثمار،انشطة التمويل وهو ما يسمح بالحكم على الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال التعرف على مواطن القوة و والضعف.

- ومن خلال ما سبق تم إثبات الفرضيات الجزئية مما يقودنا للجواب على الإشكالية الرئسية**ما مدي مساهمة جدول تدفقات الخزينة في قياس الاداء المالي للمؤسسة ؟**

نتـــائج الدراسة

1. المؤسسة لم تحقق توازنا ماليا على المدى الطويل وهذا ما يعكسه رأس المال العامل الدائم؛

2. إنخفاض في احتياجات رأس المال العامل بسبب إنخفاض الديون القصيرة الأجل التي تستعملها المؤسسة في تسديد إحتيجاتها اليومية كالغاز والخردوات...، هذا يعني أن الموارد الدورية لا تغطي الاحتياجات الدورية للمؤسسة ؛
3. عدم احتفاظ المؤسسة بالسيولة (النقدية) بسبب تسديد القرض؛
4. سعي المؤسسة إلى إقتناء إستثمارات جديدة لتوسيع نشاطها مع إحتفاظها بالإستثمارات القديمة؛
5. سعي المؤسسة لتحقق مردودية مالية حسنة طوال الفترة المدروسة، وهذا لأن النتيجة الصافية للمؤسسة تساهمة بنسبة ضعيفة في الأموال الخاصة وذلك لكبر الإهتلاكات؛
6. يتضح من خلال دراسة خزينة المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية وبالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة وحسب النظام المحاسبي المالي، نجد أن المؤسسة لها القدرة على توليد خزينة موجبة على مستوى خزينة الإستغلال، ويرجع هذا إلى النتائج الايجابية المحققة من سنة الاولى بعكس النوات الاخرى ، أما خزينة الإستثمار كانت سالبة في السنة الثانية لأن جهود المؤسسة المبذولة في مجال الإستثمار كانت مجسدة في شكل نمو توسعي (المسحوبات عن إقتناء الإستثمارات العينية أو المعنوية)، وعلى هذا الأساس حققت المؤسسة خزينة سالب على مستوى عمليات الإستثمار في السنة الثانية بعكس السنوات الباقية ، في حين أنها لم تقم بأي تنازل عن الأصول الثابتة ، أما فيما يخص عمليات التمويل فقد سجلت على مستواها خزينة متدبدبة، وهذا يرجع بدرجة الأولى إلى أن المؤسسة تعتمد وبشكل كبير على التمويل الخارجي، بمعنى أنها تبذل جهد كبير في مجال توسيع وتحسين نوعية إستثمارها وهذا لتلبية طلبات الزبائن المتزايدة؛

التـوصيات :

على ضوء النتائج السابقة، يمكن أن نتقدم بعض التوصيات حيث أن تحسينها من شأنه أن يحسن من تسير الخزينة تسيرا جيدا مما ينعكس إيجابا على الأداء المالي للمؤسسة :

1. وجوب إعطاء جدول تدفقات الخزينة المزيد من الإهتمام والدراسة لإبراز دورها لمتخذي القرارت وللجهات المستخدمة للقوائم المالية المنشورة، لما تتضمنه من معلومات تعكس قدرة الوحدة الإقتصادية على مواجهة الظروف الإقتصادية المحيطة بها،إضافة إلى أنها تعكس السيولة النقدية لدى الوحدة، ولتقديمها بيانات تمكن مستخدميها من الإستفادة منها في صنع وتقييم القرارت الإستثمارية والتمويلية الرشيدة؛
2. إعطاء المؤشرات المعدة على أساس نقدي أهمية لأنها هي الأكثر قدرة بشكل عام على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛
3. عند إيجاد التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي يفضل إستخدام الطريقة المباشرة لأنها تفصح عن كل مصدر من مصادر النقدية وكيف أنفق في النشاطات التشغيلية بدون ذاتية؛
4. وضع تنبؤات خاصة بالمقبوضات والمدفوعات وفقا للتاريخ والقيمة، وكذا تقدير للمبيعات والنواتج الأخرى.

آفـاق الدراسة :

في الأخير يمكن القول أن بحثنا هذا لم يلم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع، إذ يبقى مجرد محاولة تشوبها حتما مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى.

كما أردنا التحسيس بأهمية بعض الجوانب التي يمكن أن تكون عناوين لبحوث في المستقبل نتطرق لها في النقاط التالية :

- ✓ على الباحثين توجية دراساتهم نحو أهمية مؤشرات جدول تدفقات الخزينة في إتخاذ القرارات الإستثمارية؛

- ✓ إعادة الدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات، تمثل قطاع معين، حتى تكون النتائج أكثر مصداقية وأكثر قبولا للتعميم؛
- ✓ إعادة الدراسة الميدانية على مؤسسة مسعرة في البورصة.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا : المصادر والمراجع باللغة العربية

I. الكتب :

1. جمال الدين المرسي وآخرون، " **الإدارة المالية: مدخل إتخاذ القرار** "، الدار الجامعية، 2006.
2. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية : مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2006.
3. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، " **التسيير المالي : الإدارة المالية** "، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
4. طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معيار المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
5. طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **"دراسات في الإستراتيجية وبطاقة التقييم المتوازن"**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
6. فلاح حسن الحسني، **مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك : مدخل كمي و استراتيجي معاصر** ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.
7. محمد عبد المحسن توفيق، " **تقييم الأداء مداخل جديدة ...لعالم جديد** "، دار الفكر العربي، مصر، 2003-2004.
8. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

II. الأطروحات والمذكرات الجامعية :

أ. أطروحات الدكتوراه :

1. بلخير بكاري، **أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر –دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار[ENSP]**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009 – 2010.
2. الهواري سويسي، **تقييم المؤسسة ودوره في إتخاذ القرار في إطار التحولات الإقتصادية بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008.
3. عبد الغني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية نحوإرساء نموذج للأنذار المبكر بإستعمال المحاكاة المالية (حالة بورصتي الجزائر وباريس)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006 -2007.

ب. مذكرات الماجستير والماستر :

1. تودرت أكلي، **التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (S.C.F 2007)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008–2009.

2. جليلة بن خروفة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأنجاز القنوات**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة بومرداس، 2009/2008.

3. سالم محمد الدينوري، **جدول التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 2009/2008.

4. محمد يوسف الهباش، إستخدام **مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية** قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2006،

5. شهرازاد قاسمي، **الرفع المالي كمؤشر لقياس الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة سلامة للتأمينات الجزائر**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، جامعة ورقلة، الجزائر،2011-2012.

6. محمد قوادري، **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة البليدة، 2010.

III. المقالات المنشورة :

1. الديوان الوطني لتعليم والتكوين عن بعد **تسييرموارد المؤسسة**، 2006/ 2007، تاريخ التصفح : 2013/03/22؛ http:/www.ets.salim.com/...../economic- management pdf.

2. أحمد الكردي، **إدارة الأداء الفعال بمنظمات الأعمال**، تاريخ التصفح : 2013/03/22؛ http:/Kenananoline.com/files/0011/11932%25.

3. نصر الدين بن نذير،عمار بوشناف، **مداخلة حول جدول تدفقات الخزينة** ، جامعة البليدة تاريخ التصفح : 2013/03/22.

4. عبد الوهاب دادن، **تحليل المردودية وأثر الرافعة المالية**، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008-2009، تاريخ التصفح : 2013/03/22؛ http:www.4shared.com/document /QSX 9 d1g q/htn .

IV. المجالات :

1. زهرة حسن العامري والسيد علي خلف الركابي، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)**، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثالث والستون، 2007.

2. بلخير بكاري، **أهمية مقاربة التدفقات في تقييم المؤسسة دراسة تطبيقية لإحدى المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد العاشر، 2012.

3. فداء عبد المجيد صبار الأعرجي وثامر مهدي صبري، **أهمية إعداد وتحليل جدول التدفقات النقدية في الكليات الأهلية الممولة ذاتيا دراسة حالة في كلية المأمون الجامعية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية**،العدد التاسع والعشرون، 2009.

4. الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009.

5. عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد الرابع، 2006.

V. المؤتمرات والملتقيات :

1. عبد القادر دشاش، **قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع** (IAS 07) **بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة دراسة حالة مطاحن الواحات**، الملتقى العلمي الدولي حول الافصاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.

2. محمود جلال أحمد وطلال الكسار، إستخدام **مؤشرات النسب المالية في الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)**، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة،2009.

VI. القوانين :

1. قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19 / 46، 25 مارس 2009.

ثانيا : المصادر والمراجع باللغة الأجنبية :

1. BARRAEU et J. DELHAYE, **Gestion financiére**, 9eme édition, paris : Dunod, 2001.
2. CONSO, R. Lavaud, "**Fonds de roulement et politique financière"**. Dunod, Paris, 1982.
3. HUBERT.de lqbruselerie, **analyse financiére et risque de crédit**, dunod, 1999.
4. KHATH, Annie Bellier Delienne, Sarun, **Gestion de trésorerie**, 2 édition, Economica, Paris, 2005.
5. Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R .F,**Financial Statement Analysis** , 8th Ed . New York: McGraw - Hill Companies, Inc, 2003.
6. GEUDI norbert, **Finqnce d' enterprise les régles du jeu**, Edition : organisatin, 1997.
7. PATRIK Vizzavona, **Gestion Financiére**, 8eme edition, Alger 1995.

ثالثا : المصادر الإلكترونية :

1. http://www.4algeria.com/vb/showthread.php?t=65260, 2013/ 03/07.
2. http://www.startimes.com/f.aspx?t=21076895; 20/04/2013.

الـمـــلاحـــق